مجلـة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (09) / العــدد: (02)، (2025)
ص 68 - 93

الآليات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الإرهاب في الجزائر ومواجهة التهديدات الأمنية

Economic and social mechanisms to combat terrorism and confront security threats in Algeria

عبد القادر مزوني
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، mazouni.abdelkader@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/29 تاريخ قبول النشر: 2025/11/13 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:
لقد عملت الجزائر في إطار مكافحتها للإرهاب وتجفيف منابعه إلى العمل وفق مقاربة شاملة عبر دمج مختلف الآليات للتصدي له والتي أثرت على الأمن الوطني، والتي من بينها الآليات الاقتصادية والاجتماعية للحد من انتشاره واستفحاله مرة أخرى في أواسط شرائح الشعب الجزائري خاصة منها الطبقة الفقيرة، الأكثر عرضة للاستقطاب والتجنيد في صفوفه، ولذلك تأتي هذه الدراسة لتبرز مختلف الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجزائر لمحاربة الإرهاب في محاولة للقضاء على كل ما من شأنه أن يوفر الشروط الكفيلة لتوسعه وانتشاره.
الكلمات مفتاحية: مكافحة الإرهاب؛ الأمن؛ الآليات؛ الاقتصادية، المشاريع التنموية؛ الجزائر.

Abstract:
In its quest to combat terrorism and dry up its sources, Algeria has adopted a comprehensive approach by integrating diverse mechanism to promote its national security, including econom8c and social mechanisms to limit its proliferation among the different segments of the society, mainly the poor one which is more vulnerable to terrorist indoctrination, mobilization and recruitment. Thus, this paper seeks to depict the different mechanisms adopted by Algeria to tackle the problem of terrorism and mitigate its effects.
Keywords: Combating terrorism; security; economic mechanisms; development projects; Algeria.

1. مقدمة:

سعت الجزائر في إطار محاربتها للإرهاب والقضاء على الجماعات الإرهابية المتطرفة إلى تجسيد مقاربة شاملة عبر دمج مختلف الآليات للتصدي لهذه الظاهرة التي أثرت على الأمن الوطني، وذلك عبر التركيز أيضا على الآليات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الإرهاب والحد من انتشارها واستفحاله مرة أخرى في أواسط شرائح الشعب الجزائري خاصة منها الطبقة الفقيرة، الأكثر عرضة للاستقطاب والتجنيد في صفوفه، أين تؤدي عوامل الفقر والتهميش والاستبعاد الاقتصادي إلى الانخراط في العنف والنشاط الإرهابي، ولذلك تأتي هذه الدراسة ليبرز مختلف الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجزائر لمحاربة الإرهاب في محاولة للقضاء على كل ما من شأنه أن يوفر الشروط الكفيلة لتوسعه وانتشاره.

أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة إبراز مختلف الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجزائر لمحاربة الإرهاب في محاولة للقضاء على كل ما من شأنه أن يوفر الشروط الكفيلة لتوسعه وانتشاره، وذلك من خلال تبيان مخططات الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001 مرورا إلى سنة 2024 لأجل تعزيز الأمن المجتمعي وتجفيف منابع الإرهاب، وكذا التطرق إلى المشاريع التنموية الجزائرية المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية في المجال الإقليمي والتي تدخل في نطاق الجهود المتواصلة التي تبذلها الجزائر لتعزيز علاقات التبادل الاقتصادي مع دول الساحل الأفريقي.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية التالية:

*إلى أي مدى ساهمت مختلف الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدتها الجزائر في سبيل مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه؟

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهجين التاريخي والإحصائي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد على الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم معالجة موضوع "الآليات الاقتصادية والاجتماعية لمكافحة الإرهاب في الجزائر ومواجهة التهديدات الأمنية" من خلال المحاور التالية:

1 – مخططات الإنعاش الاقتصادي لأجل تعزيز الأمن المجتمعي وتجفيف منابع الإرهاب.

2 – المشاريع التنموية الجزائرية المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية في المجال الإقليمي.

2. مخططات الإنعاش الاقتصادي لأجل تعزيز الأمن المجتمعي وتجفيف منابع الإرهاب:

لجأت الحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة اقتصادية واجتماعية نظرا لتطور العمليات الإرهابية التي تعيق التنمية البشرية، وبالتالي كان لا بد من معالجة المشكلات الاجتماعية المسببة للانحراف والجريمة والإرهاب كمثل: الأمية والبطالة والفقر والأمراض وغيرها، وهذا ما يهدد أمن الجزائر، إذ أن أثر الإرهاب لا يتوقف عند هذه المشكلات فقط بل يتعدى ذلك فيعيق الاقتصاد بطرد رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بسبب عدم وجود الاستقرار الاجتماعي، وانتهاك حقوق الإنسان وتعطيل وتيرة الإنتاج والتنمية – وهو ما تم توضيحه سابقا – الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تأخذ على عاتقها الآليات الاقتصادية والاجتماعية واعتبارها من أهم المداخل السياسية التي يمكن من خلالها محاربة الإرهاب[1].

لذلك كان لا بد للنظام الجزائري في استراتيجيته في مكافحة الإرهاب من وضع خطط سياسية مدعومة ببرامج اجتماعية وثقافية كفيلة بالقضاء الشامل على هذه الظاهرة، خاصة وأن الإخفاقات التنموية وفشل برامج التنمية في ظل الاحباطات الاجتماعية والاقتصادية الحاصلة تعتبر محفزا لولادة التطرف والعنف، وبالعودة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للسكان في بداية تفجر الوضع الأمني في الجزائر، بصورة واقعية عن الحالة التي كان عليها هذا الوضع، فإن عدد العاطلين عن العمل في الجزائر كان أكثر من مليوني فرد من مجموع سكاني قدر حينها بـ 28 مليون نسمة، حيث أن حوالي 55% من هؤلاء العاطلين من الفئة العمرية الأقل من 20 سنة، ومقارنة بالفئة السكانية الناشطة بلغ معدل البطالة المعلن حوالي 28.1%، على أن العاطلين الذين لم يسبق لهم مزاولة أي عمل شكلوا ما معدله 73% من المجموع العام لهؤلاء، أين تراجعت مناصب العمل الدائمة المعروضة في الفترة ما بين (1990 – 2001) بنسبة 90% عما كانت توفره سوق العمل قبل ذلك، وخلال سنة 1992، ارتفعت الأسعار إجمالا بنسبة 32%، كما فقد الدينار حوالي 70% من قيمته السابقة، وانخفض أيضا الدخل الفردي الحقيق لحوالي 14 مليون شخص، مع وجود ما يقرب من 4 مليون من دون دخل، وما زاد الوضع صعوبة تلك الضغوطات غير المسبوقة التي بات يشهدها الاقتصاد الجزائري تحت ضغط خدمة الدين الخارجي الذي وصل خلال سنة 1992 إلى حدود 75% من حجم عائدات صادراته، وهو ما دفع في اتجاه اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وإنفاذ خطته لإعادة الهيكلة التي فرضت بدورها إكراهات اقتصادية واجتماعية جديدة على عاتق الجزائريين[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة (1992 – 1999) انشغلت الجزائر بتدبير الوضع الاقتصادي والمالي وإدارة ما أسماه البعض بـ "اقتصاد الحرب" لتوفير الموارد المالية الضرورية في إطار حربها على الإرهاب، ما جعلها تقوم بقرارات اقتصادية قاسية[3] - وفقا للاعتبارات السابقة الذكر – وهو ما أدى بفشل حكومتي "سيد أحمد غزالي" و"عبد السلام بلعيد" في إيجاد الوضعية المناسبة بإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية دون الانصياع لتوصيات صندوق الدولة، إذ كان للتدهور المستمر للوضع الأمني وتفاقم الوضعية الاجتماعية أن سرعت بتنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الذي من أهم بنوده الشروع في خصخصة المؤسسات العمومية غير الاستراتيجية وحل الأخرى التي تشكل عبئا على ميزانية الدولة، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه لا يمكن إغفال أمر الوضعية الأمنية والسياسية التي كانت تمر بها الجزائر حينها والتي كانت تؤثر سلبا على أي مبادرة اقتصادية، وحتى مع تحسن المؤشرات الكبرى للاقتصاد الجزائري حين الشروع في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي أين ارتفع نمو الناتج الداخلي الخام إلى 3.62% خلال الفترة (1994 – 1998)، لم ينعكس هذا الأمر إيجابا على مستوى معيشة المواطنين، نتيجة للتداعيات السلبية لهذا البرنامج على الناحية الاجتماعية[4]، وما زادها تفاقما عدم انتعاش سوق المحروقات الدولية[5]، وبالرغم من ذلك إلا أن الحكومة الجزائرية في سياسة لكسب دعم الفئات الفقيرة، قامت ببناء المساكن والتخفيف من أزمة السكن، ولقد جندت لتحقيق هذا الهدف موارد مالية معتبرة، أين قامت في الفترة ما بين (1994 – 1995) من إنجاز حوالي 180.000 وحدة سكنية بتكلفة تقدر بـ 4 مليار دولار أمريكي، كما سعت أيضا إلى توظيف

أكثر من 400.000 شخص عام 1995[6]، وبسبب تواصل استهداف المؤسسات الاقتصادية والعسكرية والاغتيالات والعمليات الانتحارية، الأمر الذي أدى إلى تذبذب في الإصلاحات الاقتصادية نتيجة للأضرار المادية والأمنية التي خلفها الإرهاب في ظل نظام اقتصادي مبهم والذي كان الغرض من هذه الإصلاحات هو الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق[7].

ولقد شهدت الجزائر منذ نهاية تسعينيات القرن العشرين إصلاحات هيكلية ترتب عنها تصحيح الأداء الكلي وتحسين نوعية الخدمات المالية المصرفية وتناقص العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية وجذب كبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقامت الجزائر سنة 2001 بتوسع في السياسات المالية من خلال النفقات والإيرادات العامة المتمثلة في البرنامجين اللذان أُقِرَّا خلال الفتة (2001 – 2009)، وهما برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001 – 2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005 – 2009)، وقد كان الهدف الرئيسي من ذلك يتمثل في تنشيط الاقتصاد الوطني ورفع معدلات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل تحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري بشكل متواصل خلال بدايات الألفية الثالثة، إضافة إلى البرنامج الخماسي للفترة (2010 – 2014) والذي يعتبر تكملة للبرامج السابقة[8]، في إطار استراتيجية التنمية التي استهدفت دفع حركية جديدة تستند إلى النمو الاقتصادي القوي مدفوعة بالمداخيل الكبيرة للريع النفطي الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة بعد ارتفاع أسعاه في الأسواق الدولية في تلك الفترة[9]، وقد تلتها برامج أخرى تقع في نفس الإطار، وفيما يلي يمكن عرض مختلف البرامج والمشاريع التي أقامتها الجزائر وسعت لتجسيدها للقضاء على الإرهاب:

1 – برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004):

يعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إتماما لما جاء في خطة التنمية المحلية التي نصت عليها المادة (04) من المرسوم التنفيذي رقم (98 – 227) المؤرخ في 1998/07/13، المتعلق بنفقات التجهيز للدولة أين يحدد كل برنامج أو مخطط، الأعمال والعمليات التي تستهدف تحقيق تطلعات المواطنين وضمان التنمية الاقتصادية والرقي الاجتماعي والتهيئة العمرانية، وتعتبر هذه المخططات والبرامج التنموية بمثابة وسائل للعمل وتسيير عمليات التجهيز، وتتمثل هذه البرامج في المخطط البلدي للتنمية (PCD) والبرنامج القطاعي غير الممركز (PSD)، حيث تميزت هذه البرامج التنموية بطبيعتها اللامركزية باعتبار أنها تترك حرية المبادرة في اقتراح واختبار المشاريع المحلية المتمثلة في البلديات والولايات وعذا في إطار المخططات البلدية للتنمية والبرنامج القطاعي غير الممركز، وعلى إثر ذلك تم إحداث مخططات وطنية لإحداث النمو الاقتصادي بكل تبعاته عن طريق سياسة تنموية كان أول برامجها، البرنامج المعروض من طرف رئيس الجمهورية السابق "عبد العزيز بوتفليقة" بتاريخ 26 أفريل 2001، خلال خطابه بمجلس الأمة بمناسبة افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة، كما قام الرئيس حينها بتحديد فترة البرنامج بأربع سنوات ممتدة ما بين (2001 – 2004) والغاية منه تدارك التأخر الحاصل في معدلات النمو ومواصلة الإنعاش الاقتصادي الحاصل بين سنتي (1999 – 2000)، وهذا بتخصيص غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري[10].

ويعد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد بين سنتي (2001 – 2004) أحد أهم البرامج التنموية التي شهدتها الجزائر على طول مدة الإصلاحات وذلك من خلال معالجته لأهم خمس محاور تعتبر أساس الإصلاحات، والتي تتمثل فيما يلي[11]:

- دعم الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- دعم النشاطات الانتاجية.
- التنمية المحلية.
- تدعيم المنشآت الاقتصادية والأشغال الكبرى.
- تحسين مستوى الموارد البشرية وترقية الإطار العام لحياة المواطنين.

ويعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من البرامج التي حققت نتائج حسنة خاصة فيما تعلق بشراء السلم الاجتماعي كتوفير السكن وتحفيض نسبة البطالة، وذلك مقارنة بالوضع الاقتصادي المزري الذي كان سائدا قبل تطبيق هذا البرنامج[12]، حيث حقق إيجابيات كثيرة وذلك بتوفير مناصب شغل جديدة بما يقارب 283 ألف منصب شغل في الفترة (أكتوبر 2001 – مارس 2002)، وقد شهدت نسبة البطالة انخفاضا بعد سنة 2003 لتصل إلى 15.3% بعد أن كانت تصل إلى 29.5% عام 1998 نتيجة للسياسات المنتهجة من قبل الحكومة[13].

2 – البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009):

لقد جاء البرنامج الخماسي الموسوم بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا راجع لما سجله هذا الأخير من إنجازات، ولأجل مواصلة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، والحفاظ على المكتسبات المنجزة خلال الفترة الأولى من البرنامج الرئاسي للرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، وهو ما جعله يقرر مواصلة برنامجه الخاص بدعم التنمية، ويشكل هذا البرنامج الذي أعلن عنه بتاريخ 07 فيفري 2005 في خطابه بمجلس الأمة، مسعى إضافيا يكمل مسعى التنمية المحلية على مدار خمس سنوات (2005 – 2009)، وقد تطلب غلافا ماليا شاملا قدره 4202.7 مليار دينار جزائري، ويهدف هذا البرنامج إلى وضع استراتيجية تنموية تتوخى توطيد أركان المجتمع وشرائحه وإدماج كافة مكوناته وتحقيق نمو اقتصادي مواكبا للتطور والتقدم الحاصل في العالم، وذلك بتنمية المناطق الريفية ومكافحة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في المجال التنموي مع ترقية المناطق المحرومة والمنعزلة، خاصة في مناطق الجنوب وإعادة تأهيل الموارد البشرية والاستثمار في الأدمغة عن طريق تحقيق خمس أهداف رئيسية وهي[14]:

- تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود والطرقات، ولعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرث – غرب".
- تحسين الظروف المعيشية بدعم القدرة الشرائية للمواطن والاهتمام بالصحة والسكن والتعليم وتوفيرها لجميع شرائح المجتمع.
- دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، وذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المُنشِئة للثروة.
- تحديث الخدمة العمومية لتسهيل وتبسيط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي.

- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة لدعم عملية النشاط الاقتصادي.

وقد كان هذا البرنامج مرفقا ببرنامجين تكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة (2005 – 2009)، ويأخذ هذان البرنامجين في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذه المناطق المذكورة، كما يأتيان لتعزيز المساواة من حيث التنمية في مختلف مناطق البلاد، أين خصص مبلغ 432 مليار دينار جزائري لمناطق الجنوب، بينما خصص مبلغ 668 مليار دينار جزائري لمنطقة الهضاب العليا، حيث بلغ عدد المشاريع خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي حوالي 20247 مشروعا موزعة بين مشاريع عمومية ومشاريع خاصة ومشاريع مختلطة[15]، حيث ارتكزت هذه المشاريع بتحسين مستوى معيشة السكان من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية، والثقافية، وبتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعا حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من القرن العشرين فترة التسعينيات، خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية.

3 – برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014):

يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج التنموية في تاريخ الجزائر، والذي بلغت تكلفته 21214 مليار دينار جزائري أي ما عادل حينها 286 مليون دولار أمريكي، وقد ركز على توطيد النمو لتحسين مؤشرات التنمية البشرية عبر تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للأفراد في جميع القطاعات لا سيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة، وإدخال الكهرباء الريفية والتزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة[16]، وفك العزلة عنهم، وكذا استحداث مناصب شغل مستقرة، وتطوير المنشآت القاعدية[17]، ويسعى هذا البرنامج إلى تحقيق[18]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاعات الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعية الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ولقد سمح ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ عام 2000 وحتى عام 2014 بأن تكون للجزائر مداخيل مالية كبيرة، للقيام باستثمارات عامة واسعة النطاق وتمويل برامج إنمائية مسطرة من قبل، بما في ذلك مشاريع الهياكل الأساسية كمثل الطريق السيار "شرق – غرب"[19]، وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وإنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية وإنشاء مناطق صناعية، وإنجاز الآلاف من الوحدات السكنية وكذا توصيل الكهرباء والغاز إلى المناطق الريفية المعزولة[20].

4 – البرنامج الخماسي للإنعاش الاقتصادي (2015 – 2019):

عملت الجزائر على مواصلة تبني فكرة الإنعاش الاقتصادي واستكمال برامجها عبر تجسيدها في البداية للبرنامج الخماسي للتنمية للفترة (2015 – 2019)، حيث حرصت على استكمال مسيرة النمو والتنمية والذي رصدت له نحو 22100 مليار دينار جزائري أي ما عادل حينها 280 دولار أمريكي[21]، ولقد جاء تنفيذ هذا البرنامج في ظروف مالية صعبة مرت بها البلاد بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية منذ سنة 2014، مما جعل الحكومة تعمل على ترشيد الانفاق العمومي كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة[22]، وقد عمل هذا البرنامج على تحقيق ما يلي[23]:

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام.
- تنويع الاقتصاد خارج المحروقات.
- استحداث مناصب شغل.
- مواصلة السياسة الاجتماعية للدولة وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة.
- تشجيع الاستثمار المنتج للثروة.
- دعم وترقية الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات المصغرة.
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

ولقد شهد هذا البرنامج التركيز على قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية، والإدارية والتي أخذت الحصة الأكبر منه، وفي حصة أقل وجهت نحو مخططات البلدية للتنمية الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، ونظرا للظروف المالية الصعبة التي مرت بها الجزائر في السنوات الأخيرة من هذا البرنامج ما جعل بعض المشاريع تجمد إلا تلك المشاريع والعمليات ذات الأهمية القصوى، والعمل على ترشيد الانفاق العمومي والتي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة[24].

5 – مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي (2020 – 2024):

تواجه الجزائر في السنوات الأخيرة عدة تحديات اقتصادية، أمنية وكذا بيئية، ويظهر ذلك في المناطق الحدودية التي تعاني من تدني مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع المعيشية لسكانها – كان لانخفاض وتذبذب أسعار النفط واستشار الفساد من أهم الأسباب لذلك - وهذا ما جعلها تواجه معضلة

تأمين شريط حدودها ليس لشساعته فقط، بل بسبب الأوضاع الأمنية في الجوار الإقليمي والذي يشهد غياب أجهزة ومؤسسات الدولة في منطقة الساحل الإفريقي بعدما فقدت السيطرة والتحكم في أراضيها، مما جعل الجماعات الإرهابية في تحالف لها مع جماعات التهريب تستغل هذه المناطق للقيام بنشاطاتها، ما جعلها مصدر تهديد للدولة الجزائرية، وهو ما استوجب على الجزائر بناء استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الحدودية لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية[25]، ولذلك توجهت رؤية الدولة الجزائرية وفق المخطط الخاص بالإنعاش الاقتصادي والاجتماعي للفترة (2020 – 2024) نحو الاهتمام بالمناطق الهشة المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني، في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث سطرت إنجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على تمويل بقيمة 188.42 مليار دينار جزائري، إلى جانب 85919 مشروع تنموي بمبلغ قدره 292 مليار دينار جزائري[26].

وعلى إثر ذلك أصبحت تنمية مناطق الظل الحدودية تعد أولوية استراتيجية تحظى باهتمام السلطات العمومية بالجزائر، في إطار وجود استراتيجية وخطط للنهوض بالبنى التحتية والهياكل القاعدية لهذه المناطق، وفقا لمبدأ العدالة في تنمية الأقاليم، وبالنظر إلى الرهانات الجيوستراتيجية التي تشكلها هذه المناطق، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن المجتمعي والوحدة الوطنية وتحقيقا للعدالة الاجتماعية، خاصة وأن مناطق الظل الحدودية كثيرة وقد تراكمت مشاكلها بسبب عوامل مختلفة، لعل أبرزها غياب سياسة وطنية تراعي خصوصية هذه المناطق، بالإضافة إلى التركيز على المدن والتجمعات السكانية الكبرى، وكذا اعتماد سياسة التهميش والاقصاء التي فرضتها ظروف متعددة نتيجة غياب عدالة الإقليم التي كانت وراء الفشل في تحقيق التوازن الإقليمي في الجزائر، وقد أدى ذلك إلى اختلال كبير في مستويات المعيشة في هذه المناطق، والتي حملت معها الكثير من التجاوزات والمشاكل والآفات والتي استغلت للجماعات الإرهابية للتمدد والتغلغل في شرائع المجتمع الجزائري، ولذلك أصبح تحقيق التنمية بمختلف مخرجاتها في مناطق الظل والمناطق الحدودية مرهونا بإرادة سياسية، لتخليص تلك المناطق من العزلة التي فرضتها ظروف اجتماعية، اقتصادية، وجغرافية، ولذلك تتطلب التنمية المستدامة في مناطق الظل ضرورة التركيز على جميع جوانب حياة الأفراد والمجتمع بما يشعرهم بروح الانتماء للدولة وفق عملية واسعة يتم من خلالها تحديد مكامن الضعف في تلك المناطق، من أجل معالجتها والعمل على تقويتها وتطويرها وفق متطلبات المجتمع المحلي[27].

ولذلك تؤدي المناطق الحدودية دورا هاما ومحوريا سواء عبر تعزيز الاستقرار والتعاون الأمني، أو من حيث تعزيز البنى التحتية للمناطق الحدودية وإقامة مشاريع صناعية وتجارية لأجل تحقيق التنمية في المناطق التي تعاني التهميش والتخلف في مجالات التنمية المختلفة لخلق الثروة وحماية الحدود ومكافحة التهديدات الأمنية المختلفة[28]، حيث تعد المناطق الحدودية جغرافيا وتاريخيا، المناطق الأكثر حساسية لكل دولة، وتنمية هذه المناطق الحدودية يعد رهانا جيو- استراتيجيا لضمان إدماج تلك المناطق في منظومة التنمية الاقتصادية الوطنية[29]، ولعل من المفارقات الهامة التي تخص الشريط الحدودي الجزائري أنه يمنح فرصا كبيرة للتعاون، خصوص وأن الناطق الحدودية الجزائرية والمصنفة أغلبها

ضمن مناطق الظل والمهمشة تنمويا، تتسم بالعديد من الخصائص المتشابهة والبيئة المناسبة التي تساعد على إرساء مشاريع مشتركة مربحة للأطراف المتجاورة، وتجدر الإشارة إلى أن الحدود البرية الجزائرية إداريا تشرف على 12 ولاية تصنف إلى أربعة أقاليم وهي الإقليم الجنوبي الذي يتشكل من 7 ولايات هي: الوادي، ورقلة، تمنراست، إليزي، أدرار، بشار، وتندوف، ثم إقليم الهضاب العليا والذي يتشكل من ولايتين حدوديتين وهما ولاية النعامة في الجهة الغربية وولاية تبسة في الجهة الشرقية، أما إقليم الشمال الشرقي فيتشكل من ولايتين حدوديتين وهما الطارف وسوق أهراس، في حين يتشكل إقليم الشمال الغربي من ولاية حدودية هي تلمسان، والملاحظ أن أغلب الولايات الحدودية هي صحراوية تقع في جنوب الجزائر، أما فيما يخص الموارد الطبيعية التي تتمتع بها هذه الولايات فهي مهمة جدا، فعلى سبيل المثال تشتمل ولاية الطارف على حظيرة غابية محمية بالإضافة إلى شريطها الساحلي الخلاب وثروتها السمكية، كما تتوفر ولاية تبسة على مناجم الفوسفاط وعلى مناطق أثرية هامة وعلى حرف تقليدية يجب تثمينها، وتتوفر ولاية تمنراست على احتياطات هامة من الذهب واليورانيوم، أما ولاية تندوف فهي تحتوي على احتياط مهم من الحديد إضافة إلى العديد من الثروات الباطنية التي لا تزال غير مستغلة بعد[30].

ونتيجة لما تتوفر عليه تلك المناطق الحدودية من مميزات وروافد تنموية إلا أنها تزال بعيدة مواكبة نفس مستوى النمو والتنمية والاهتمام من طرف الحكومات المتعاقبة، ولذلك في السنوات الأخيرة سعت الجزائر نحو تطوير مقاربة تنموية تستهدف رفع سقف طموح ساكني وقاطني تلك المناطق من خلال تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق العيش الكريم، وانتشالهم من أن يتحولوا إلى صيد سهل لشبكات التطرف والإجرام العابر للحدود، وقد تعززت السياسة الوطنية الجزائرية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها ضمن السياق المؤسساتي الجديد الذي ميزه ما يلي[31]:

- مصادقة السلطات العمومية على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 وفق القانون رقم 10 – 02 المؤرخ في 29 جوان 2010.
- المصادقة على القانون 10 – 01 المؤرخ في 02 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري.

وسعيا إلى تجسيد وتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين ظروف معيشة المواطنين ودعم موجبات التنمية المحلية والحفاظ على استمراريتها واستدامتها[32]، وضعت السلطات العليا في الجزائر المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم لآفاق 2030 والذي كانت بدايته منذ سنة 2018 ليتم تم إعادة إحياءه في هذ المخطط الجديد، حيث حدد هذا المخطط تسع مناطق حدودية هي: الساحل الشرقي (ولاية الطارف)، التل الشرقي (ولاية سوق أهراس)، التل الغربي (تلمسان)، الهضاب العليا – غرب (ولاية النعامة)، الجنوب – شرق (ولايتي ورقلة والوادي)، الجنوب الكبير – شرق (ولايتي إليزي وتمنراست)، الجنوب الكبير (ولاية أدرار)، الجنوب – غرب (ولايتي تندوف وبشار)، إذ تشمل المناطق الحدودية 12 ولاية و3 ولايات منتدبة و57 بلدية و7 دول مجاورة، وهو ما جعل هذه المناطق الحدودية تشكل أحد محاور برنامج رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" وخطة عمل الحكومة، وكذا

الاستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم كفضاء حساس ومناطق تهيئة ذات أولوية، وذلك قصد تحقيق الآتي[32] :

1 – تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام، ودعم المعدات والخدمات.

2 – دعم التواصل والتنقل.

3 – تعزيز مكافحة التهريب عبر الحدود.

4 – تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية.

5 – تدعيم ومتابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية المشاريع المشتركة.

وفي إطار مسعى تشاوري ورؤية متعددة القطاعات وعابرة للحدود، حددت وزارة الداخلية الجزائرية برنامجا خاصا لتنمية المناطق الحدودية، يهدف إلى تدارك بعض النقائص والعمل على استقرار السكان من خلال تحسين الإطار المعيشي للمواطن (السكن والتربية والتعليم والتكوين والصحة والتشغيل والطاقة والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والتطهير والطرق...) وكذا، إلى إنعاش الحركية التنموية ودفعها وترقية جاذبية هذه الأقاليم، أنشأت "المخطط الوطني لتهيئة الأقاليم لآفاق 2030"، والذي يؤسس دراسة خاصة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، بالنسبة لكل منطقة من المناطق الحدودية التسع (09) التي ينص عليها "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030"[33]، المتمثلة في[34]:

1 - الساحل الشرقي.

2 - التل الشرقي.

3 - التل الغربي.

4 - الهضاب العليا – شرق.

5 - الهضاب العليا – غرب.

6 – الجنوب – شرق.

7 - الجنوب الكبير – شرق.

8 - الجنوب الكبير.

9 - الجنوب - غرب.

ويهدف البرنامج المسطر ضمن هذا المخطط على تنمية المناطق الحدودية من خلال تحقيقي ستة محاور هي كالآتي[35]:

المحور الأول: تسوية وانصاف الأقاليم من خلال تدعيم الاستفادة المتساوية للمياه والطاقة، حفر الآبار العميقة للتحسين من إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، والتنمية الزراعية، وإعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب، وتطهير الصرف الصحي، بالإضافة إلى الانطلاق في الدراسات الهيدرولوجية قصد التسيير العقلاني والمستدام للإمكانات المائية والجوفية عبر الحدود، وكذلك ترقية وتنمية الطاقات المتجددة وتعميم العمليات الاقتصادية للطاقة من خلال إقامة مراكز وشبه مراكز للألواح الشمسية لتأمين الاستهلاك اليومي العمومي والإنارة، وتحسين التزود بالغاز الطبيعي ومنه تدعيم الاستفادة المتساوية للسكن والصحة من خلال تقديم عروض سكنية مناسبة لاحتياجات سكان المناطق

الحدودية، مع ضرورة توفير التأطير الطبي المتخصص وتجهيز المنشآت وإدخال تكنولوجيا جديدة، وكذلك تدعيم الاستفادة المتساوية من التربية والتعليم عبر إنجاز هياكل جديدة وتوفير إطارات التعليم سيما في مجال اللغات الأجنبية، وتوفير المهن المتعلقة بتربية المواشي، الطاقات المتجددة والفلاحة وتسيير المراعي.

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية حيث يعد التنويع الاقتصادي الحدودي من المسائل الأساسية التي تراهن عليها الدولة من أجل محاربة الاقتصاد الموازي غير المشروع عبر الحدود، وتثمين الموارد المحلية من خلال إنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة، وإقامة جهاز تشجيع لصالح الإقليم والاستثمار، وتنمية التربية الحيوانية خاصة تربية الإبل الذي يحتل مكانة هامة في المناطق الحدودية الجنوبية، بالإضافة إلى دعم وتنمية الفلاحة خاصة الصحراوية، وكذا العمل على تثمين التراث المادي واللامادي في مختلف المناطق الحدودية عبر إدماج المناطق الحدودية في الوجهات السياحية الكبرى والاستفادة من الصناعات التقليدية ومنحها الأهمية التامة.

المحور الثالث: الربط بين المناطق من خلال تنمية وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية، وتنمية النقل وعصرنة إدماج المطارات، ورقمنة الأقاليم عبر ربط التجمعات السكانية والمراكز بالألياف البصرية.

المحور الرابع: تنظيم وإعادة التوازن لشبكة التجمعات السكانية من خلال تحسين وفرة المرافق والخدمات وتعزيز دور ومهام المدن الحدودية، والعمل على ترقية وإنجاز مراكز عبور جديدة على طول الشريط الحدودي.

المحور الخامس: التنمية والتحكم في المبادلات عبر الحدود من خلال إبرام الاتفاقيات والمذكرات مع الدول المجاورة، ووضع هيئات للتسيير المشترك للمناطق الحدودية، بالإضافة إلى خلق وعصرنة مراكز عبور جديدة تكون مجهزة بأحدث المرافق، مع ضرورة إنشاء فضاءات تبادل عبر الحدود لمكافحة الأنشطة غير الشرعية.

ولذلك يأتي إطلاق مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024) والذي تحتل فيه مناطق الظل أهمية كبيرة من أجل إحداث تنمية محلية مستدامة[36]، أين تم إطلاق هذا البرنامج من طرف رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" في شهر فيفري 2020، ويأتي حرصا من طرف السلطات العليا للدولة والمتمثلة في رئيس الجمهورية على الاهتمام بهذه المناطق وإدماجها.

الجدول رقم (01): المشاريع الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024)

القطاعات الفرعية	المشاريع التي تم تمويلها		نمط التمويل	مشاريع تفتقر إلى التمويل	
	العدد	المبالغ (مليار دينار)		العدد	المبالغ
التزويد بمياه الشرب	2465	30.66	*تمويل الأعمال تتطلب	3258	39.31
الصرف الصحي	1737	24.69	اللجوء إلى عدة	2311	26.25
الربط بالكهرباء	1352	16.77	مصادر للتمويل	2543	47.97

			لاسيما:		
التزود بالغاز	998	23.96	- ميزانية الدولة (البرامج	1696	43.57
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49	القطاعية غير الممركزة	1915	19.41
النقل العمومي	41	0.93	والمخططات البلدية	47	0.52
فك العزلة	3216	67.73	للتنمية.	5258	91.63
الإنارة العمومية	693	4.75	- صندوق التضامن	1261	6.35
الصحة الجوارية	364	2.76	والضمان للجماعات	580	6.98
فضاءات الألعاب	356	3.27	المحلية.	759	6.8
مكافحة زحف الرمال	3	0.058	- مساهمة الميزانيات	35	0.24
التغطية الأمنية	66	0.63	المحلية للولايات	44	0.4
المخاطر الطبيعية	114	1.26	والبلديات.	152	2.57
المجموع	12841	188.42		19859	292

المصدر:

*حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، وثيقة رسمية وزارية مقدمة من طرف الوزير الأول السابق عبد العزيز جراد، مصالح الوزير الأول، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، فيفري 2021، ص. 53.

ورغم السعي من قبل السلطات الحكومية إلى تنمية المناطق الحدودية وخلق تنمية مستدامة فيها، وتحقيق العدالة الاجتماعية المناطقية، فإن هناك رهانات وتحديات كبرى تواجهها هذه المناطق الحدودية والتي تعتبر مناطق ظل أيضا نظرا لتدني ظروف التنمية المستدامة فيها مقارنة مع المناطق الداخلية والساحلية، والتي وجب على السلطات الحكومية تحقيقها، والتي يمكن أن نوردها فيما يلي[37] :

1 – تطوير اقتصاد متنوع عبر تثمين الموارد الداخلية، وضمان السير العقلاني والتشاوري للموارد (المياه، التربة، المراعي).

2 – توفير الاستفادة من التجهيزات والخدمات (التربية والتكوين، الصحة، الكهرباء والغاز، الصرف الصحي، ... إلخ)، والتغلب على مشكل بعد المسافات عبر ترقية خدمات النقل والبنى التحتية للاتصال (المطارات والسكك الحديدية).

3 – تحقيق تنمية حضرية تتناسب مع خصوصية المناطق الحدودية وإقامة حوكمة مشاركتية ومدمجة عبر تنمية التبادلات والتحكم في التدفقات عبر الحدود خصوصا منها النيجر، مالي، ليبيا، وتونس حول السلع والخدمات.

4 – التنوع الاقتصادي والتنمية المحلية باعتباره يشكل رهانا رئيسي بهدف التفوق على النشاط الأحادي.

5 – محاربة الاقتصاد الغير شرعي الموازي عبر الحدود، وتثمين الموارد المحلية من خلال إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات المتوسطة.

6 – تشجيع فرص الاستثمار لصالح الأقاليم.

ومن ثم فإن العمل على تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية ومناطق الظل في الجزائر يبقى تحد تواجهه السلطات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الجهة المخولة لها بشكل مباشر بتنمية هذه المناطق ودمجها وتطويرها وفقا لمتطلبات العدالة الاجتماعية، والمتمثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية الجزائرية، حيث لا بد لها من تبني مقاربة تكاملية ترقى بهذه الأقاليم الحدودية نتيجة للأهمية الجيوسياسية التي تحظى بها، والعمل على السهر بشكل تام وبمراقبة متتبعة لمخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024)، من أجل تمكين هذه المناطق التي وجه لها هذا المخطط من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3. المشاريع التنموية الجزائرية المشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية في المجال الإقليمي:

تبذل الجزائر جهودا متواصلة لتعزيز علاقات التبادل الاقتصادي مع دول الساحل الأفريقي، وتوطين مشاريع التنمية ذات النفع المشترك العبر وطني ومن أجل القضاء - أو على الأقل التخفيف منه - على ما يمكن أن تستغله الجماعات الإرهابية الناشطة في هذا المجال الإقليمي لحشد وتجنيد أتباع لها من هذه الدول عن طريق استغلالها لحالة التهميش والاقصاء التنموي المناطقي والبطالة وغيرها من العوامل المؤدية إلى النشاط الإرهابي، وفي هذا السياق، سيتم في هذا المطلب تسليط الضوء على بعض المشاريع الاقتصادية الرئيسية التي تربط الجزائر بدول الساحل الأفريقي في مواجهة الإرهاب.

1 – مشروع الطريق العابر للصحراء (الجزائر - نيجيريا):

احتضنت الجزائر مشروع توسيع شبكات الاتصالات من خلال إنشاء البنية التحتية الأساسية للطريق الممتد من الجزائر إلى نيجيريا، والذي يتزامن مع مشروع مد خط أنابيب غاز من نيجيريا إلى أوروبا عبر الأراضي الجزائرية وعدة دول في غرب أفريقيا، وقد انطلق هذا المشروع المهم، المعروف سابقا باسم طريق الوحدة الأفريقية منذ حوالي خمسة عقود في عام 1971، حيث يمثل أحد أبرز الممرات القارية بطول يبلغ حوالي 9400 كيلومتر[38].

ومنذ اعتماد "خطة لاغوس" سنة 1985 والتي تعتبر خطة عمل اقتصادية ترمي إلى تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام بالقارة الإفريقية، تم اعتبار التكامل الإقليمي وشبه الإقليمي على أنه الآلية الرئيسية لإعادة هيكلة القارة، وتحويلها إلى كيانات اقتصادية إقليمية، متناسقة وأكثر قوة، وخلق مشاريع بينية تعمل على تحقيق التنمية في الأقاليم الإفريقية، وفي هذا الإطار يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء الإفريقية أحد هذه المشاريع والذي يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى الاستراتيجية المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، باعتباره شريانا واعدا يربط الدول الست المعنية به بما يسمح بتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها في إطار تفعيل الوحدة الإفريقية، كما سيسمح بتكثيف التبادلات البينية بين الدول مما يخلق تكتلات اقتصادية واعدة بالقارة، ففي حقيقة الأمر تعتبر فكرة الطريق العابر للصحراء، فكرة ذات بعد سياسي تستهدف تعزيز التجارة بين شمال وجنوب الصحراء وبالأخص مع دول الساحل الإفريقي وتحقيق التكامل الإقليمي، حيث تمثل الدول الست المتشاركة في المشروع 27% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة الإفريقية، بمجموع 25% من سكانها[39]، وتبلغ المسافة الإجمالية للطريق، الذي يربط بين

الجزائر العاصمة ونظيرتها النيجيرية لاغوس، 4500 كيلو متر، مع العلم أن 2315 كيلو مترا منها توجد على الأراضي الجزائرية، وتمت برمجة هذا المشروع، المعروف أيضا باسم "طريق الوحدة الأفريقية"، منذ عقود إلا أن أشغاله شهدت تأخرا كبيرا بسبب الأوضاع الأمنية التي شهدتها الدول المشاركة فيه، قبل أن تبعث الأشغال فيه مؤخرا من جديد[40]، إذ يمر هذا الطريق على الجزائر ومالي والنيجر وصولا إلى نيجيريا، وهو جزء من مشروع شبكة طرق تربط ستة (06) دول إفريقية (الجزائر، تونس، مالي، النيجر، التشاد، نيجيريا)[41]، حيث يعتبر الطريق العابر للصحراء الإفريقية أول مشروع إفريقي من نوعه يدخل أجندة البرامج الإفريقية للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة، والذي يغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية بغية ترقية التنمية والتكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة، أين يربط الدول الست السابقة الذكر[42].

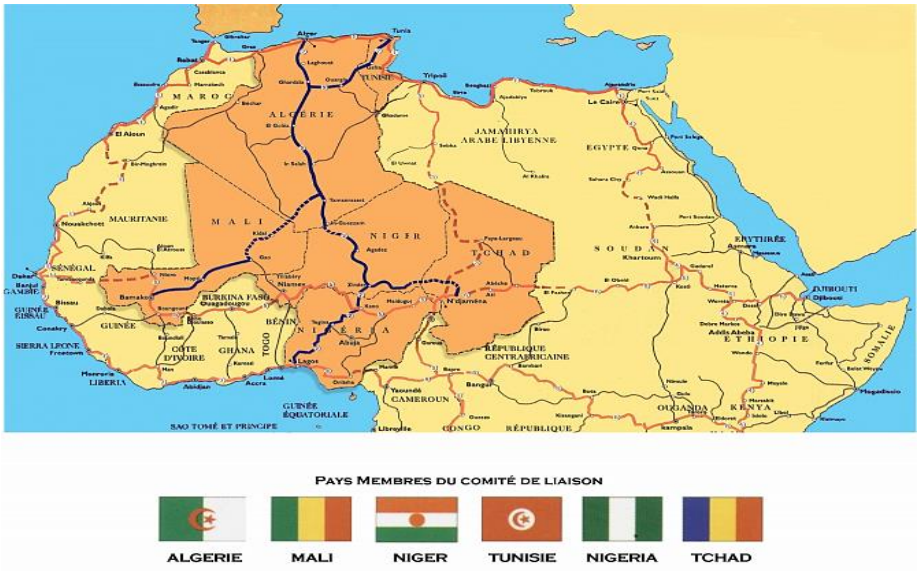
وفي هذا الإطار يدخل هذا الطريق العابر للصحراء ضمن استراتيجية الجزائر للامتداد في القارة الإفريقية، كما أنه مرتبط بمشاريع دولية أخرى على غرار طريق الحرير الذي توليه الجزائر أهمية كبرى، إذ تستهدف الجزائر تعزيز مكانتها الاقتصادية، عبر تدعيم دخولها منطقة التجارة الإفريقية الحرة؛ لذا تسعى إلى تحويل الطريق العابر للصحراء، الذي يربط الجزائر بنيجيريا، إلى رواق اقتصادي بامتياز، والذي يمكِّن من ترقية وتسهيل المبادلات التجارية البينية، من خلال ثلاثية: مناطق التجارة الحرة والطريق العابر للصحراء وموانئ الشمال، ومن ثم التركيز على المناطق والمعابر الحدودية التي يستهدفها هذا المشروع والعمل على ربطها بالمناطق الحدودية المقابلة لها في الدولة الأخرى من خلال تنمية وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية، وتنمية النقل ورقمنة الأقاليم عبر ربط التجمعات السكانية والمراكز بالألياف البصرية، بما يفك عزلة تلك المناطق الموجودة في الدول الست المعنية بهذا المشروع، والتي تشهد ضعف التنمية والاهتمام الحكومي إن لم نقل انعدامه، فبالنظر إلى الرهانات الجيوستراتيجية التي تشكلها هذه المناطق، لاسيما فيما يتعلق بتعزيز الأمن المجتمعي والوحدة الوطنية وتحقيقا للعدالة الاجتماعية، خاصة وأن هذه المناطق الحدودية قد تراكمت مشاكلها بسبب عوامل مختلفة، لعل أبرزها غياب سياسة وطنية تراعي خصوصية هذه المناطق، بالإضافة إلى التركيز على المدن والتجمعات السكانية الكبرى، وكذا اعتماد سياسة التهميش والاقصاء التي فرضتها ظروف متعددة نتيجة غياب عدالة الإقليم التي كانت وراء الفشل في تحقيق التوازن الإقليمي سواء في الجزائر أو باقي الدول المعنية بالطريق، حيث أصبح تحقيق التنمية بمختلف مخرجاتها في هذه المناطق الحدودية مرهونا بإرادة سياسية، لتخليصها من العزلة التي فرضتها ظروف اجتماعية واقتصادية وجغرافية، ومن ثم تعتبر هذه المناطق الحدودية ذات أهمية اقتصادية كبيرة، إذا ما تم الاهتمام بها من قبل السلطات المحلية في الدول المعنية بالمشروع وتحققت فيها متطلبات التنمية المستدامة؛ يمكن لها أن تشجع الاستثمارات والتجارة البينية خاصة فيما يتعلق منها بنقاط العبور، الأمر الذي سيسمح حتما بزيادة فرص التنمية وزيادة تحسين المستوى الاجتماعي، التعليمي، الصحي، والبيئي، وغيره من أهداف التنمية المستدامة[43].

ونظرا لأهمية مشروع الطريق العابر للصحراء، خصصت الجزائر غلافا ماليا يقدر بـ 30 ألف مليار سنتيم (أي حوالي 2.6 مليار دولار أميركي) للطريق العابر للصحراء، لفك

العزلة التي فرضتها الجغرافيا على بعض الدول الحبيسة[44]، وهو ما جعل مشروع الطريق العابر للصحراء يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى الاستراتيجية المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة والتكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية باعتباره الشريان الحقيقي بالمنطقة[45]، حيث تتطابق الأهمية الاقتصادية للطريق تتطابق مع أهميته السياسية بالنظر إلى اتفاقيات الغاز التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية، خاصة وأن الجزائر ونيجيريا تعدان دولتين مركزيتين في المشروع وتعملان على ربطه بأنبوب الغاز العابر للصحراء الذي يضمن تدفق الغاز النيجيري نحو أوروبا[46].

ولقد ساهم الطريق العابر للصحراء الإفريقية في زيادة نسبة المبادلات التجارية بين هذه الدول، وتحسين الظروف المعيشية لشعوب المنطقة خاصة تلك الواقعة في الحدود، بكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية البينية للشعوب الجارة، التي تمثل الأهداف المحورية لتحقيق هذا المشروع الكبير والهيكلي الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن والتنمية، إذ أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار يورو لإنجاز المشروع والذي بلغت نسبة إنجازه الآن 95% على مستوى الجزائر، تونس، النيجر، مالي، نيجيريا والتشاد، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز نصيبها من الطريق المتمثل في 3400 كم، كما أنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كم و39 كم على التوالي، وبقي الجزء الخاص بمالي معطلا نظرا للانفلات الأمني الذي تشهده هذه الأخيرة، بعدما أنجزت الجزائر منه نسبة 50% على مسافة بلغت 200 كم والتي تربط المناطق الحدودية: "تمنراست"، "تيمياوين"، و"تيمزاواتين"[47]. (أنظر الخريطة رقم (01)).

خريطة رقم (01): مشروع الطريق العابر للصحراء الإفريقية



المصدر:

* Ayadi Mohammed, "La Route Transsaharienne un Projet de Coopération et D'intégration Régionale", Rencontre Nationale sur L'aménagement et Le développement des zones frontalières, Ministère de L'intérieur, des collectivités locales et de L'aménagement du territoire, 13 - 14 octobre 2018, Alger, p. 07.

ومن ثم سيسمح مشروع العابر للصحراء بتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول الست المعنية، في إطار تفعيل الوحدة الأفريقية، كما سيسمح بتكثيف التبادلات البينية بين الدول مما يخلق تكتلات اقتصادية واعدة بالقارة، خاصة وأن الطريق العابر للصحراء يدخل ضمن استراتيجية الجزائر للامتداد في القارة الأفريقية، وهو مرتبط بمشاريع دولية أخرى على غرار طريق الحرير الذي توليه الجزائر أهمية كبرى[48].

إذ تراهن الجزائر على هذا الطريق لربط موانئها في الشمال بالعمق الأفريقي، بهدف رفع المداخيل وتحسين معدلات النمو وخلق فرص عمل، كما أن المشروع يمنح الدول المعنية به آفاقا واسعة لتحقيق قفزة نوعية اقتصاديا واجتماعيا، كما أن استعمال مناطق التجارة الحرة والطريق العابر للصحراء وموانئ الشمال، سيمكن الجزائر من رفع المبادلات التجارية البينية مع أفريقيا إلى قرابة 52% مقابل 16% في الوقت الراهن، كما أبرز الرئيس المدير العام للشركة الجزائرية للدراسات والمرافق العامة السيد "علي شقرون"، أن الطريق العابر للصحراء الذي يعتبر شريانا اقتصاديا بامتياز، أين سيسمح بتقليص فاتورة النقل الباهظة التي باتت تمثل حوالى 50% من قيمة البضائع إلى 20% أو 30%، ومن شأن هذا المشروع تحقيق تنمية مستدامة بالقارة السمراء خصوصا مع توافر الدول الأعضاء على موارد طبيعية متنوعة[49]، كما يمكن الاستفادة من مشروع الطريق العابر للصحراء من خلال مشاريع تخص نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز، حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي، استنادا إلى طريق الصحراء التي تمر عبرها أنابيب الغاز والبترول، حيث وجب أن تفرض عليها رسوم وأتوات توجه لتنمية تلك المناطق الحدودية، بالإضافة إلى مباشرة الجزائر ومنذ فترة تمويل عمليات حفر آبار المياه وكذا مراكز التكوين الاحترافي والمراكز الصحية خصوصا في المناطق الواقع أقصى الحدود، وعلى وجه الخصوص المناطق التماسية الحدودية مع شمال مالي والنيجر[50].

2 – مشروع خط أنابيب الغاز والبترول العابر للصحراء:

يعد مشروع خط أنابيب الغاز والبترول العابر للصحراء المشروع الاستراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ويعرف هذا المشروع كذلك بخط (NIGAL) يهدف إلى إنشاء هذا الخط إلى تغذية أوروبا بالغاز عبر مد خط أنابيب الغاز العابر لإفريقيا، أين تم ربط أنابيب الغاز من نيجيريا إلى الجزائر مرورا بالنيجر ومنه إلى أوروبا قاطعا مسافة 4128 كلم (نيجيريا 1037 كلم، النيجر 841 كلم، الجزائر 2130 كلم)، وتكلفة هذا المشروع تفوق 10 مليار دولار أمريكي إضافة إلى 3 مليارات إضافية من أجل بناء البنية التحتية الخاصة بتجميع الغاز في نيجيريا، حيث تم في شهر جوان 2009 التوقيع من قبل حكومات كل من الجزائر، النيجر، ونيجيريا على اتفاق خاص بإنشاء القاعدة الغازية كأقصى حد إلى غاية 2015[51]، ومن المتوقع أن ينقل هذا الخط ما بين 20 و30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا، بتكلفة تتجاوز 10 مليارات دولار أمريكي، بالإضافة إلى 3 مليار دولار أخرى مخصصة لإنشاء البنية التحتية اللازمة لجمع الغاز في نيجيريا[52].

وتجدر الإشارة إلى أن إطلاق مشروع خط أنابيب الغاز والبترول العابر للصحراء يعود لعام 2002 وذلك خلال اجتماع اللجنة العليا الجزائرية – النيجيرية "أن أن بي سي" (NNBC)، وبقي مجمدا إلى غاية عام 2009 ليعيده رئيس نيجيريا السابق "جوناثان إيبيلي

جود لاك" (Goodluck Ebele Jonathan) إلى الواجهة عام 2013 خلال قمة الاتحاد الإفريقي[53]، وعلى مر السنوات الماضية، كانت هناك تصريحات حول عقبات مالية وأمنية تعيق بدء المشروع، وخاصة في منطقة دلتا النيجر، حيث حذرت "حركة تحرير دلتا النيجر" من تهديدات أمنية قد تؤثر على المشروع، علاوة على ذلك، فإن الاتفاق بين المغرب ونيجيريا منذ شهر ماي 2017، الموقع في "الرباط" لدراسة جدوى إنشاء خط أنابيب غاز يمر عبر الساحل الغربي لأفريقيا على المحيط الأطلسي، قد زاد من الغموض حول مستقبل مشروع خط أنابيب الغاز عبر الصحراء الذي يربط الجزائر ونيجيريا، مما يُنبئ بتحديات جديدة قد تواجه تنفيذ هذا المشروع الطموح[54].

وبقيت المساعي حثيثة سواء من الطرف الجزائري أو النيجيري نحو تجسيد هذا المشروع إلى أن قعت الجزائر والنيجر ونيجيريا في العاصمة الجزائر، بتاريخ 28 جويلية 2022 مذكرة تفاهم للشروع في إنجاز مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، وقد وقع المذكرة كل من وزير الطاقة والمناجم الجزائري "محمد عرقاب" ووزير الموارد البترولية لدولة نيجيريا "تيميبري سيلفا" ووزير البترول والطاقة للنيجر "ساني محمدو"، وحضر الاجتماع أيضا "توفيق حكار" المدير العام لمجمع "سوناطراك"، وجاء هذا التوقيع تتويجا للاجتماع الثالث بين الجزائر والنيجر ونيجيريا[55]. ومن المكاسب الاقتصادية المتوقعة لدول الثلاث (الجزائر، النيجر، نيجيريا) ما يلي[56]:

1. مضاعفة نسبة جذب العملة الصعبة وتحسين الميزان التجاري للدول الثلاث.
2. الاستفادة من عائدات النقل والإنتاج المتعلقة بالغاز خاصة بالنسبة للجزائر والنيجر.
3. خلق مناصب شغل دائمة على طول خط المشروع.
4. الاستفادة من مزايا التزود بالغاز الطبيعي بالنسبة لدولة النيجر.

واعتبارا لذلك، تراهن الجزائر على خبراتها في مجال إنتاج الغاز الطبيعي ونقله وتسويقه لتعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية للبلدان الثلاثة، الجزائر والنيجر ونيجيريا، ما قد يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين ومناطق العبور المختلفة، ويمنح أيضا إمكانية ربط بلدان أخرى كمالي والتشاد، كما سيمكن أيضا من تدعيم البنى التحتية القائمة والجديدة لنقل خطوط الأنابيب[57].

وبالعودة إلى تحركات الجزائر فيما يتعلق بمشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء، والذي يعرف بعض التأخر بسبب "الصراعات الدولية" التي استدعت تمديد المناقشات والمفاوضات بين مختلف الأطراف المعنية، بخاصة في ظل أزمة الغاز الدولية جراء الحرب الروسية - الأوكرانية، فإن المشاريع الأفريقية يبدو أنها باتت وسيلة لصناعة تحالفات ومجموعات ضغط تخدم أطرافاً على حساب أخرى، وتمرر سياسات لصالح جهة على حساب أخرى، كما من شأنها صناعة اقتصاد أفريقي قوي بإمكانه تحقيق استقلالية سياسية مفقودة[58] .

3 – مشروع شبكة الألياف البصرية العابرة للصحراء:

يعود قرار إنجاز مشروع شبكة كوابل الألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا إلى تاريخ انعقاد الدورة الأولى للجنة العليا الثنائية برئاسة نيجيريا والجزائر والتي انعقدت خلال شهر جانفي 2002، بينما انضمت النيجر للمشروع شهر مارس 2003، وغي عام

2008 تبنت هذه الدول صاحبة المشروع دفتر الشروط الخاص بإنجاز الكابل لوزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة[59]، كما وافقت على المواصفات الفنية لتنفيذ الكابل، وفي إطار جهودها لتعزيز التنمية في منطقة الساحل، ألغت الجزائر ديونا بقيمة 902 مليون دولار أمريكي مستحقة على 14 دولة أفريقية في عام 2013، بما في ذلك بوركينا فاسو، مالي، النيجر، السنغال وموريتانيا، وكانت هذه الأخيرة الأكثر استفادة بحصة قدرها 250 مليون دولار أمريكي، كما استثمرت الجزائر 200 مليون دولار أمريكي لدعم تنمية النيجر ومالي، وتبرعت بعشرة ملايين دولار أمريكي للحكومة المالية لتنشيط التنمية في شمال مالي والمناطق المتضررة (غاو، وكيدال، وتمبكتو) عام 2010 [60].

ويقترن مشروع الطريق العابر للصحراء بمشروع شبكة الألياف البصرية تمتد على طول الطريق، من أجل تدعيم شبكة الأنترنت الإفريقية[61]، لذلك تدرس الجزائر مشروع الربط بالألياف الضوئية على طول مسار الجزائر- نيجيريا، مرورا بمنطقة "زيندر" في النيجر، ويهدف هذا المشروع، الذي يندرج في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، إلى تلبية حاجة أفريقيا الملحة إلى تعزيز شبكات الاتصالات عريضة النطاق، وخاصة تلك التي تسهل الاتصالات بين القارات، يبلغ الطول الإجمالي لخط الألياف البصرية الجزائر- أبوجا النيجيرية حوالي 4500 كيلومتر، تغطي الجزائر 2200 كيلومتر منه، بينما تبلغ حصة النيجر 900 كيلومتر، ونيجيريا 800 كيلومتر، وقد اتخذ قرار إنشاء هذا الكابل الرابط خلال الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين الجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى[62].

ولقد عملت الجزائر على تعزيز التعاون بينها وبين ودول الساحل الأفريقي، وخاصة مع موريتانيا ومالي والنيجر[63]، إذا لا يتم العمل على مشروع الطريق العابر للصحراء فقط للربط بين سكان الدول الصحراء الكبرى، بل أن هنالك مشروع واعد لربطهم كذلك بالأنترنت، فعلى طول طريق الوحدة الإفريقي هناك آلاف الكيلومترات من الكابلات التي تمر عبره، كجزء من مشروع آخر متعدد الجنسيات يسمى "العمود الفقري للألياف البصرية عبر الصحراء"، حيث أكملت الجزائر الجزء الخاص بها من الألياف البصرية، على امتداد 2500 كيلومتر من الجزائر العاصمة باتجاه موريتانيا، وإلى غاية نقطة الصفر على الحدود مع النيجر، أين تنخرط ست دول أفريقية في هذا المشروع والذي يهدف إلى تقديم بديل أرخص لحلول الأقمار الصناعية، كما يوجد مشروع تعاون آخر قد يرى النور قريبا على نفس المحور[64].

4 – فتح المعبر الحدودي الجزائري – الموريتاني:

في إطار تعزيز التعاون المغاربي، قامت الجزائر بعقد اتفاق مع موريتانيا يتمحور أساسا حول رفع التبادل التجاري وتطوير حركة التنقل بين البلدين، حيث تم الإعلان عن القرار في الدورة 18 للجنة العليا المشتركة الجزائرية – الموريتانية[65]، التي انعقدت نهاية شهر ديسمبر 2018، وقد أعلن أيضا عن إعدادات متقدمة لفتح خط جوي يربط بين المطار الدولي بالعاصمة الموريتانية "نواكشط" ومطار مدينة "تندوف" الجزائرية[66]، وفي هذا الإطار ترى الباحثة "جوانا كيروسكابيتش" (Joanna Kurowska-Pysz) بأنه يمكن أن يكون التعاون عبر الحدود عاملا يحشد الشراكات لتطويرها عبر الحدود لريادة الأعمال والتجارة البينية، والذي ينبغي أن يسهم في ضمان وجود فرص إنمائية متكافئة في المناطق الطرفية

المعرضة لخطر التهميش[67] والتي يمكن أن تكون سهلة لاستدراج أهاليها نحو النشاط الإرهابي العابر للحدود.

وعلى إثر ذلك وبتاريخ 08 نوفمبر 2021 أطلقت بالجزائر العاصمة أشغال الاجتماع للجنة الثنائية الحدودية الجزائرية – الموريتانية برئاسة كل من وزيري داخلية البلدين، تحضره ممثلي عدد من القطاعات الوزارية المعنية والمصالح الأمنية من البلدين، وقد سبق هذا الاجتماع التوقيع شهر أفريل 2021 الماضي على مذكرة تفاهم بالعاصمة الموريتانية "نواكشوط" تتعلق بإنشاء اللجنة الثنائية الحدودية، حيث من المنتظر أن تؤسس هذه اللجنة لمنحى جديد في التعاون الثنائي المشترك، وبعث آفاق تنموية واعدة تخدم المصالح المتبادلة بين البلدين، كما تهدف إلى تعزيز فرص الاستثمار وإنجاز مشاريع شراكة في قطاعات ذات أولوية على مستوى المناطق الحدودية المشتركة، وترقية وتكثيف المبادلات الاقتصادية والتجارية والثقافية والرياضية، فضلا عن فك العزلة عن سكان تلك المناطق الحدودية، ويأتي اجتماع هذه اللجنة الثنائية (08 نوفمبر 2021) حسب وكالة الأنباء الموريتانية إلى الدفع بعلاقات التعاون في مختلف المجالات ورسم الأهداف الرامية إلى العمل على رفع سقف أوجه التنمية في المناطق الحدودية عبر الخطط التي تمكن سكان هذه المناطق من الاندماج في ظل رؤية تنموية شاملة تخدم الأمن والاستقرار وتعزيز حسن الجوار[68].

وبتاريخ 09 نوفمبر 2021 أصدرت اللجنة الثنائية الحدودية الجزائرية – الموريتانية بيانا يفيد بالاتفاق على انجاز الطريق الرابط بين مدينة "تندوف" الجزائرية و"زويرات" الموريتانية الحدوديتين، وتعبئة الموارد المالية في هذا الإطار مع إمكانية تحيين الدراسة التي تم إنجازها، وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين البلدين على مستوى المنطقة الحدودية وتنظيم معارض اقتصادية وتجارية في العاصمة الموريتانية "نواكشوط" بصفة دائمة وتحفيز المتعاملين الاقتصاديين من البلدين إلى السوق الجزائرية والموريتانية لبيع منتجاتهم، فضلا عن "سهيل دخول المتعاملين الاقتصاديين من البلدين إلى السوق البلدين لبيع منتجاتهم، وبعث فرص التعاون والشراكة في ميادين البحث والاستكشاف وإنتاج المحروقات من خلال استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة وتفعيل الاتفاقية الخاصة بمجال الصيد البحري المتعلقة باستغلال التراخيص الممنوحة للصيد في المياه الإقليمية الموريتانية[69]، وبذلك تكون مدينة "تندوف" الجزائرية و"زويرات" الموريتانية الحدوديتين كنموذج لتحقيق التنمية المحلية المستدامة العبر الوطنية في مدينتين حدوديتين، بما يُمكِّن من تعميم مثل هذا النموذج على باقي المدن الحدودية الأخرى، خاصة إذا تم التطبيق الفعلي لما خرجت به هذه اللجنة الثنائية من اتفاق.

ومن ثم فإن تعزيز التعاون والشراكة بين الجزائر وبعض دول الساحل الإفريقي يسعى إلى بناء مقاربة تنموية من أجل محاربة التهديدات الأمنية اللاتماثلية التي تهدد الأمن الوطني الجزائر، لذلك قامت الجزائر بإقامة اتفاقيات شراكة مع دول منطقة الساحل الإفريقي لتحقيق الأمن والسلم ومواجهة التحديات التي تواجه المناطق الحدودية، وعليه نجد بأن مؤشرات التنمية في المناطق الحدودية الجنوبية للجزائر تبقى بعيدة عن المأمول، وهو الأمر الذي يصعب من استخدام سكان هذه المناطق محاجز للحد من ظاهرة الإرهاب والتي زاد انتشارها ودرجة خطورتها مع الأوضاع الأمنية الصعبة التي تعيشها دول الجوار، فعلى الرغم من

قيام الجزائر بالعديد من الإجراءات بغية تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي والاجتماعي في المناطق الحدودية، إلا أنها تبقى غير كافية وتحتاج إلى دعم أكثر، ولهذا يتوجب على الجزائر العمل على تعزيز السياسات القائمة لتنمية هذه المناطق الحدودية[70].

إن عملية تنمية وتطوير المناطق الحدودية حسب الباحثة الجزائرية "مليكة بوجيت" تحتل مكانة هامة، لأنها تسمح بتقليص الفجوة التنموية بين مناطق الاقليم وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توفير المتطلبات الجهوية والمرفقية وتحسين جودة حياة الساكنة في هذه المناطق وذلك عبر[71] :

1 – تفعيل نشاط اقتصادي متناسب مع المتطلبات التنموية للمنطقة ومنسجم مع خصوصيتها الإقليمية، سواء كان فلاحي أو صناعي أو خدماتي، من خلال برامج ومشاريع استثمارية من شأنها خلق الثروة وتحقيق الوفرة الإنتاجية وامتصاص البطالة.

2 – السهر على توفير الخدمات الاجتماعية كالتعليم، الصحة، السكن والمرافق ذات الصلة باحتياجات المواطنين اليومية ورفع الغبن عن الساكنة، ومكافحة الفقر وما ينجر عنه من آفات اجتماعية من شأنها زعزعة الاستقرار الأمني والاجتماعي على الشريط الحدودي.

3 – مراعاة البعد البيئي والمخططات الإنمائية بالحفاظ على عامل التنوع البيولوجي والحد من هذه الموارد الطبيعية والبحث عن بدائلها في الطاقات المتجددة.

4 – تفعيل مقاربات جديدة لتسيير الشأن المحلي لهذه المناطق تعتمد على الانفتاح على مجتمعاتها المحلية وإشراك الفاعلين المحليين في القرارات والبرامج التنموية المحلية، وتشجيع مبادرتهم ودعمها في إطار مقاربة تشاركية تسمح بمساهمة جميع الأطراف الفاعلة في تشخيص مشاكلهم وتحديد أولوياته وصياغة وإنجاز مشاريع بخصوصها.

انطلاقا مما سبق ذكره، فإن الأمر يحيلنا مصطلح "الحوكمة العابرة للحدود" (Tranboundary Governance) والتي تعتبر نهجا تشاركيا بين إقليمين حدوديين أو أكثر لدولتين أو أكثر، يتيح المجال لفواعل المجتمعات المحلية الرسمية والغير رسمية في إطار اتفاقيات مبرمة بين الكيانات السياسية سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي وكذا الأمني، لإحلال فرص التعاون الحدودي الإقليمي بما يخدم المصلحة المشتركة للأطراف محل الاتفاق، إذ أصبحت الحاجة لحوكمة عابر للحدود والتي تشكل ضرورة بالنسبة للدول في إطار وحدة الأقاليم الحدودية الإقليمية بما يجعلها في منأى عن العزلة في السياسات الحكومية، وهو الأمر الذي يجعل من الحكومات تبادر إلى إحلال سياسات تنموية ذات طابع محلي وإقليمي، وتوفر إطارا قانونيا يضمن مجالا من الحرية للفواعل المجتمعية المختلفة في التبادل والتعاون الحدوديين على مختلف الأصعدة الممكنة[72]، وحسب الباحثة "ماجا فاسيليجيفيك" (Maja Vasilijevic) في دراسة لها بعنوان (: Transboundary conservation a systematic and integrated approach) مع مجموعة من الباحثين، فإنه من شأن تدابير طويلة المدى وفي إطار التعاون يمكن إقامة شراكات على مستوى الأقاليم الحدودية المشتركة، عبر اعتماد أشكال للحوكمة على المستويين المحلي والإقليمي الحدوديين يمكن إيرادها فيما يلي[73]:

1 – الحوكمة من قبل الحكومة (Governance by government): وتعهد مهمتها إلى الوزارات، الوزارات الفرعية أو المنتدبة والوكالات التنفيذية على المستوى الإقليمي، البلدي، والريفي، وكذا الإدارات المفوضة من الحكومات.

2 – الحوكمة المشتركة (Shared governance): ويتجسد هذا النوع من خلال:

- الحوكمة العابرة للحدود: الترتيبات الرسمية وغير الرسمية بين دولتين أو أكثر.
- الحوكمة التعاونية: من خلال طرق محددة تجعل الجهات الفاعلة والمؤسسات المختلفة تعمل معا.
- الحوكمة المشتركة من خلال المجالس التعددية أو الهيئات الإدارية المتعددة الأطراف.

3 – الحوكمة الخاصة (Private governance): حيث يفعل دورها عبر:

- الأفراد ملاك الأراضي.
- المنظمات غير الربحية مثل المنظمات غير الحكومية والجامعات.
- المنظمات الربحية مثل ـرباب العمل والشركات والتعاونيات.

4 – الحوكمة من قبل الشعوب والمجتمعات المحلية (Governance by Indigenous Peoples and local communities): وذلك يتجسد من خلال محافظة السكان على المناطق والأقاليم عبر إنشائها وإدارتها.

ولذلك واتساقا لما قدمته الباحثة "ماجا فاسيليجيفيك" وزملاؤها في دراستهم المذكورة آنفا، يمكن الإشارة إلى أن البرامج الوطنية المقدمة تعمد إلى تهيئة المناطق الحدودية باعتبارها مناطق ذات أولوية من خلال السعي إلى تحقيق[74]:

1 - تثبيت السكان بتطوير اقتصاد مستدام، ودعم المعدات والخدمات.

2 – دعم التواصل والتنقل.

3 - تعزيز مكافحة التهريب عبر الحدود.

4 - تجنب الآثار السلبية المتعلقة بالحدود كحاجز من خلال تنمية المدن ونقاط العبور الحدودية.

5 – تدعيم ومتابعة التعاون عبر الحدود من خلال تثمين وتكثيف التبادلات وتنمية مشاريع مشتركة.

وفيما يخص النقطة الخامسة الأخيرة؛ تشير الباحثة "جوانا كيروسكابيتش" (Joanna Kurowska-Pysz) إلى أن جوهر التعاون عبر الحدود يتمثل في إقامة علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة، فضلا عن توسيع الاتصالات السابقة بين مجتمعات المناطق الحدودية، من خلال سلسلة من الإجراءات التي تسمح تحقيق الأهداف المشتركة، وعلى سبيل المثال من خلال الترويج للمنطقة، كجذب المستثمرين وتطوير السياحة، أين يحدد الشركاء أنفسهم نطاق وأهداف التعاون حسب احتياجاتهم وبما يتماشى مع توقعاتهم، ويمكن مواصلة التعاون والتشبيك الثنائي الحدودي، بأشكال مختلفة وخلق سوق عبر الحدود تكون رافدا للتنمية من خلال الكيانات التالية[75]:

1 - الحكومات على جميع المستويات.

2 - شركات المرافق العامة والجهات الحكومية.

3 - الشركات والشركات القابضة.

4 - المنظمات غير الحكومية: الجمعيات والنوادي منظمات المجتمع المدني الناشطة على المستوى المحلي والمؤسسات وما إلى ذلك.

4. الخاتمة:

في سبيل القضاء على الإرهاب وتجفيف منابع، سعت الجزائر إلى اعتماد عدت آليات من ضمنها الآليات الاقتصادية والاجتماعية والتي سبق ذكرها في هذه الدراسة، وذلك من أجل الحد من كل ما من شأنه أن يوفر الشروط الكفيلة بانتشار الإرهاب، والعمل على تعزيز الأمن المجتمعي على المستوى المحلي، وكذا السعي لإقامة مشاريع مشتركة لمواجهة التهديدات الأمنية في المجال الإقليمي والتي تدخل في نطاق الجهود المتواصلة التي تبذلها الجزائر لتعزيز علاقات التبادل الاقتصادي مع دول الساحل الأفريقي، ولذلك عملت هذه الآليات موازاة مع الآليات السياسية، الأمنية، والإعلامية إلى دعم المقاربة والاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب كآلية لتحقيق الأمن الوطني منذ سنة 1999 إلى الوقت الراهن.

5. الهوامش:

1 - سحنين هبري، الآثار الأمنية والتنموية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، (قسنطينة: ألفا للوثائق والنشر والتوزيع، 2024)، ص. 167.

2 - الطاهر سعود، "الجزائر: تجربة ربع قرن في مكافحة الإرهاب، رصد تاريخي ومحاولة في نقد التجربة"، مجلة سياسات عربية، م. 10، ع. 59، (نوفمبر 2022)، ص ص. 74 – 75.

3 - الطاهر سعود، مرجع سابق، ص. 75.

4 - عبد السلام فيلالي، المجتمع والدولة في الجزائر (1992 – 1999)، (الجزائر: العقاد للنشر والإعلام، 2021)، ص. 224.

5 - عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص ص. 216 - 217.

6 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص. 168.

7 - وفاء زناتي، "الجريمة المنظمة العبر قومية وانعكاساتها على الأمن الاقتصادي الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية (2023 – 2024)، ص. 109.

8 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص. 250.

9 - الطاهر سعود، مرجع سابق، ص. 75.

10 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص ص. 251 – 252.

11 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص. 254.

12 - وسيلة جمات، "تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2019)، أطروحة دكتورة علوم تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية (2022/ 2023)، ص. 82.

13 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص. 172.

14 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص ص. 255 – 259.

15 - هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2019)"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع. 5، (جانفي 2020)، ص. 10.

16 - وسيلة جمات، مرجع سابق، ص. 100.

17 - محمد هاني، "دور وانعكاسات تطبيق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في امتصاص البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)"، مجلة دراسات مالية، محاسبية، وجبائية، م. 03، ع. 03، (جويلية 2023)، ص. 82.

18 - هدى بن محمد، مرجع سابق، ص ص. 13 - 14

19 - أمحمد بن عدة ومحمد لكحل، "مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية 2020 – 2030"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، م. 07، ع. 01، (2022)، ص. 411.

20 - هدى بن محمد، مرجع سابق، ص ص. 14 – 15.

21 - وسيلة جمات، مرجع سابق، ص. 115.

22 - هدى بن محمد، مرجع سابق، ص. 20.

23 - وسيلة جمات، مرجع سابق، ص. 116.

24 - هدى بن محمد، مرجع سابق، ص ص. 18 – 20.

25 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص ص. 264 – 265.
26 - أمحمد بن عدة ومحمد لكحل، مرجع سابق، ص. 413.
27 - شريفة كلاع، "التنمية المستدامة في مناطق الظل والمناطق الحدودية بالجزائر: موجبات الإدماج وآليات الدعم والتطوير تحقيقا للعدالة الاجتماعية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الرابع لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية: "العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة: التحديات والتجارب والبدائل"، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، يومي: 21 - 22 فيفري 2022، ص ص. 2 – 3.
28 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص. 270.
29 – عبد الرحمان غالم، "التنمية المستدامة في المناطق الحدودية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، م. 05، العدد الخاص 01، (ماي 2021)، ص. 94.
30 - إيمان صحراوي، سهام حرفوش، "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م. 09، ع. 05، (2020)، ص ص. 247 – 248.
31 - عبد الرحمان غالم، مرجع سابق، ص ص. 96 -97.
32 – صابر بن معتوق، "قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020 – 2024)"، مجلة السياسة العالمية، م. 05، العدد الخاص 01، (ماي 2021)، ص. 285.
33 – إيمان صحراوي، سهام حرفوش، مرجع سابق، ص ص. 249 – 250.
34 - "برنامج خاص لتنمية المناطق الحدودية"، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2021/10/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3k5DLsr
35 - "نظرة عن المناطق الحدودية"، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2021/10/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3CTNLMS
36 - إيمان صحراوي، سهام حرفوش، مرجع سابق، ص ص. 250 – 251.
37 – صابر بن معتوق، مرجع سابق، ص. 285.
38 - فوزي العايب واليزيد بوفنغور، "استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية بالجزائر في ظل التجارب الدولية: واقع وآفاق"، مجلة السياسة العالمية، م. 05، العدد الخاص 01، (ماي 2021)، ص. 387.
39 - Abderahmani Chouaib & Edaber Ahmed, "the Algerian Approach to Security and Development in the African Sahel Region Amid Rising Asymmetric Threats", Dirassat wa Abhath Review, V. 16, N. 05, (2024), p. 280.
40 - شريفة كلاع، "مشاريع التعاون البينية الواعدة في إفريقيا: الطريق العابر للصحراء (الجزائر – نيجيريا) أنموذجا"، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي: "مشاريع بينية إفريقية واعدة"، مركز البحوث والدراسات في حوار الحضارات والأديان المقارنة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية، سوسة – تونس، يوم: 04 ماي 2023، ص. 2.
41 - حسين معلوم، "محاور جديدة: التنافس المغربي - الجزائري حول الغاز النيجيري"، 18 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3NKU91h
42 - شريفة كلاع، مشاريع التعاون البينية الواعدة في إفريقيا: الطريق العابر للصحراء (الجزائر – نيجيريا) أنموذجا، مرجع سابق، ص. 2.
43 - فوزي العايب واليزيد بوفنغور، مرجع سابق، ص. 385.
44 - شريفة كلاع، مشاريع التعاون البينية الواعدة في إفريقيا: الطريق العابر للصحراء (الجزائر – نيجيريا) أنموذجا، مرجع سابق، ص ص. 2 - 3.
45 - محمد لهوازي، "كيف فتحت الجزائر نافذة لإفريقيا بالطريق العابر للصحراء؟"، 21 فيفري 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3AF9QPL
46 - علي ياحي، "لماذا أعادت الجزائر إحياء مشروع الطريق العابر للصحراء؟"، 05 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/42avQxx
47 - محمد لهوازي، "كيف فتحت الجزائر نافذة لإفريقيا بالطريق العابر للصحراء؟"، 21 فيفري 2023، تاريخ الاطلاع: (2024/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3AF9QPL
48 - عبد الرحمان غالم، مرجع سابق، ص. 98.
49 - علي ياحي، مرجع سابق.
50 - علي ياحي، مرجع سابق.
51 - عبد الرحمان غالم، مرجع سابق، ص. 98.
52 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص. 272.
53 - Abderahmani Chouaib & Edaber Ahmed, Op. cit, p. 281.

* جوناثان إيبيلي جود لاك (Goodluck Ebele Jonathan): رئيس نيجيريا في الفترة (2010 – 2015)، وكان يشغل منصب نائب الرئيس منذ عام 2007.

54 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص. 273.

55 - Abderahmani Chouaib & Edaber Ahmed, Op. cit, p. 281.

56 - "اتفاقية بين الجزائر والنيجر ونيجيريا لإنجاز مشروع أنبوب غاز عابر للصحراء"، 28 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/04/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3API2YT

57 - محمد الأمين بن عودة، "خط الغاز العابر للصحراء الكبرى نيجيريا – الجزائر بين الطموحات الاقتصادية ومخاطر التهديدات الأمنية"، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، م. 07، ع. 01، (جوان 2024)، ص ص. 64 – 65.

58 - عثمان لحياني، "توقيع اتفاق مشروع خط الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا"، 28 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/05/01)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3Vy257F

59 - علي ياحي، مرجع سابق.

60 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص ص. 273 – 274.

61 - Abderahmani Chouaib & Edaber Ahmed, Op. cit, p. 282.

2 - "طريق الوحدة الإفريقية ... مشروع واعد يربط الجزائر بخمس دول لتعزيز التبادل التجاري"، 21 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/04/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3paDucQ

63 - Abderahmani Chouaib & Edaber Ahmed, Op. cit, p. 281.

64 - Abderahmani Chouaib & Edaber Ahmed, Op. cit, p. 282.

65 - طريق الوحدة الإفريقية... مشروع واعد يربط الجزائر بخمس دول لتعزيز التبادل التجاري، مرجع سابق.

66 - فوزي العايب واليزيد بوفنغور، مرجع سابق، ص. 386.

67 - عبد الرحمان غالم، مرجع سابق، ص. 98.

68 - Joanna Kurowska-Pysz, "Opportunities for Cross-Border Entrepreneurship Development in a Cluster Model Exemplified by the Polish–Czech Border Region", Sustainability, V. 8, N. 230, (2016), p p. 2 – 17.

69 - "وزير الداخلية يترأس رفقة نظيره الجزائري الاجتماع الأول للجنة الحدودية بين البلدين"، 08 نوفمبر 2021، وكالة الأنباء الموريتانية، (2021/11/08)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3D8dAIQ

70 - "الجزائر - موريتانيا: الاتفاق على انجاز الطريق الرابط بين تندوف وزويرات"، 09 نوفمبر 2021، وكالة الأنباء الجزائرية، (2021/11/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3D3mU0C

71 - سحنين هبري، مرجع سابق، ص. 275.

72 - مليكة بوجيت، "نحو دعم المقاربة التشاركية لتنمية المناطق الحدودية برنامج كابدال: الواقع والتحديات"، مجلة السية العالمية، م. 05، العدد الخاص 01، (ماي 2021)، ص. 366.

73 - سامي بن طالب وحاج بشير جيدور، "من أحادية الأمننة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة: نحو التأسيس لمقاربة تكاملية لتنمية المناطق الحدودية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، م. 13، ع. 03، (2021)، ص. 667.

74 - Maja Vasilijević and Others, Transboundary Conservation: A systematic and integrated approach, (Editor: Adrian Phillips), Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 23, Gland, Switzerland, 2015, p. 46.

75 - "المكونات الأساسية لمخطط العمل للتهيئة وتنمية المناطق الحدودية الجنوبية"، مداخلة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجزائر، 13 و14 أكتوبر 2018، ص ص. 5 – 6.

76 - Joanna Kurowska-Pysz, "Assessment of trends for the development of cross-border cultural clusters at an example of euroregion cieszyn Silesia", Forum Scientiae Oeconomia, V. 3, No. 1, (2015), p. 33.

6. قائمة المراجع:

1 – باللغة العربية:

1 - الطاهر سعود، "الجزائر: تجربة ربع قرن في مكافحة الإرهاب، رصد تاريخي ومحاولة في نقد التجربة"، مجلة سياسات عربية، م. 10، ع. 59، (نوفمبر 2022).

2 - أمحمد بن عدة ومحمد لكحل، "مخطط الانعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل نموذج النمو الاقتصادي الجديد: رؤية 2020 – 2030"، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، م. 07، ع. 01، (2022).

3 - إيمان صحراوي، سهام حرفوش، "أهمية المناطق الحدودية الاقتصادية الخاصة في تشجيع الاستثمارات والتجارة بين الدول المجاورة: حالة الشريط الحدودي الجزائري"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، م. 09، ع. 05، (2020).

4 - حسين معلوم، "محاور جديدة: التنافس المغربي - الجزائري حول الغاز النيجيري"، 18 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3NKU91h
5 - سحنين هبري، الآثار الأمنية والتنموية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، (قسنطينة: ألفا للوثائق والنشر والتوزيع، 2024).
6 - سامي بن طالب وحاج بشير جيدور، "من أحادية الأمننة الحدودية إلى التنمية الحدودية الشاملة: نحو التأسيس لمقاربة تكاملية لتنمية المناطق الحدودية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، م. 13، ع. 03، (2021).
7 - شريفة كلاع، "التنمية المستدامة في مناطق الظل والمناطق الحدودية بالجزائر: موجبات الإدماج وآليات الدعم والتطوير تحقيقا للعدالة الاجتماعية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الرابع لكلية الآداب والعلوم الاجتماعية: "العلوم الاجتماعية والتنمية المستدامة: التحديات والتجارب والبدائل"، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان، يومي: 21 - 22 فيفري 2022.
8 - شريفة كلاع، "مشاريع التعاون البينية الواعدة في إفريقيا: الطريق العابر للصحراء (الجزائر – نيجيريا) أنموذجا"، مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي: "مشاريع بينية إفريقية واعدة"، مركز البحوث والدراسات في حوار الحضارات والأديان المقارنة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية، سوسة – تونس، يوم: 04 ماي 2023.
9 – صابر بن معتوق، "قراءة في واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الانعاش الاقتصادي (2020 – 2024)"، مجلة السياسة العالمية، م. 05، العدد الخاص 01، (ماي 2021).
10 – عبد الرحمان غالم، "التنمية المستدامة في المناطق الحدودية: دراسة حالة الجزائر"، مجلة السياسة العالمية، م. 05، العدد الخاص 01، (ماي 2021).
11 - عبد السلام فيلالي، المجتمع والدولة في الجزائر (1992 – 1999)، (الجزائر: العقاد للنشر والإعلام، 2021).
12 - عثمان لحياني، "توقيع اتفاق مشروع خط الغاز العابر للصحراء بين الجزائر ونيجيريا"، 28 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/05/01)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3Vy257F
13 - علي ياحي، "لماذا أعادت الجزائر إحياء مشروع الطريق العابر للصحراء؟"، 05 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/42avQxx
14 - محمد الأمين بن عودة، "خط الغاز العابر للصحراء الكبرى نيجيريا – الجزائر بين الطموحات الاقتصادية ومخاطر التهديدات الأمنية"، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، م. 07، ع. 01، (جوان 2024).
15 - محمد لهوازي، "كيف فتحت الجزائر نافذة لإفريقيا بالطريق العابر للصحراء؟"، 21 فيفري 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3AF9QPL
16 - محمد هاني، "دور وانعكاسات تطبيق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي في امتصاص البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2014)"، مجلة دراسات مالية، محاسبية، وجبائية، م. 03، ع. 03، (جويلية 2023).
17 - مليكة بوجيت، "نحو دعم المقاربة التشاركية لتنمية المناطق الحدودية برنامج كابدال: الواقع والتحديات"، مجلة السية العالمية، م. 05، العدد الخاص 01، (ماي 2021).
18 - وفاء زناتي، "الجريمة المنظمة العبر قومية وانعكاساتها على الأمن الاقتصادي الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية (2023 – 2024).
19 - وسيلة جمات، "تحليل برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2019)، أطروحة دكتورة علوم تخصص التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية (2022/ 2023).
20 - فوزي العايب واليزيد بوفنغور، "استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الحدودية بالجزائر في ظل التجارب الدولية: واقع وآفاق"، مجلة السياسة العالمية، م. 05، العدد الخاص 01، (ماي 2021).
21 - هدى بن محمد، "عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2019)"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، ع. 5، (جانفي 2020).
22 - حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020، وثيقة رسمية وزارية مقدمة من طرف الوزير الأول السابق عبد العزيز جراد، مصالح الوزير الأول، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، فيفري 2021.
23 - "المكونات الأساسية لمخطط العمل للتهيئة وتنمية المناطق الحدودية الجنوبية"، مداخلة مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجزائر، 13 و14 أكتوبر 2018.

24 - "برنامج خاص لتنمية المناطق الحدودية"، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2021/10/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3k5DLsr

25 - "نظرة عن المناطق الحدودية"، الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2021/10/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3CTNLMS

26 - "وزير الداخلية يترأس رفقة نظيره الجزائري الاجتماع الأول للجنة الحدودية بين البلدين"، 08 نوفمبر 2021، وكالة الأنباء الموريتانية، (2021/11/08)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3D8dAIQ

27 - "الجزائر - موريتانيا: الاتفاق على انجاز الطريق الرابط بين تندوف وزويرات"، 09 نوفمبر 2021، وكالة الأنباء الجزائرية، (2021/11/09)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3D3mU0C

28 - "اتفاقية بين الجزائر والنيجر ونيجيريا لإنجاز مشروع أنبوب غاز عابر للصحراء"، 28 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/04/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3API2YT

29 - "طريق الوحدة الإفريقية ... مشروع واعد يربط الجزائر بخمس دول لتعزيز التبادل التجاري"، 21 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/04/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3paDucQ

30 - محمد لهوازي، "كيف فتحت الجزائر نافذة لإفريقيا بالطريق العابر للصحراء؟"، 21 فيفري 2023، تاريخ الاطلاع: (2024/04/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3AF9QPL

2 – باللغة الأجنبية:

31 - Abderahmani Chouaib & Edaber Ahmed, "the Algerian Approach to Security and Development in the African Sahel Region Amid Rising Asymmetric Threats", Dirassat wa Abhath Review, V. 16, N. 05, (2024).

32 - Ayadi Mohammed, "La Route Transsaharienne un Projet de Coopération et D'intégration Régionale", Rencontre Nationale sur L'aménagement et Le développement des zones frontalières, Ministère de L'intérieur, des collectivités locales et de L'aménagement du territoire, 13 - 14 octobre 2018, Alger.

33 - Joanna Kurowska-Pysz, "Assessment of trends for the development of cross-border cultural clusters at an example of euroregion cieszyn Silesia", Forum Scientiae Oeconomia, V. 3, No. 1, (2015).

34 - Joanna Kurowska-Pysz, "Opportunities for Cross-Border Entrepreneurship Development in a Cluster Model Exemplified by the Polish–Czech Border Region", Sustainability, V. 8, N. 230, (2016).

35 - Maja Vasilijević and Others, Transboundary Conservation: A systematic and integrated approach, (Editor: Adrian Phillips), Best Practice Protected Area Guidelines Series No. 23, Gland, Switzerland, 2015.